اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 20-08-2006 رقم العدد: 12379 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 137 رقم القصاصة: 1

## معالي وزير الزراعة الدكتور فهد بالغنيم.. لـ(الجزيرة):

# الاستثمار الزراعي بالمملكة مفخرة وطنية برعاية قيادة حكيمة

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية المهمة لما يحققه من عوائد إيجابية اقتصادية واجتماعية، وهذا القطاع يحظى بتقدير واهتمام ولاة الأمر، وليس أدل من تقدير خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -حفظه الله- لجهود المزارعين، وتتعدد مجالات هذا القطاع ومن أهمها قطاع الدواجن الذي يتكون من عدد من المشاريع مختلفة الأحجام، ومنها مزارع الدواجن الصغيرة التي تسوق منتجاتها في صورة دجاج حي، وتكون عرضة بصورة مباشرة للتغيرات السريعة المؤثرة في سبل تسويق هذا المنتج وتردد هذا المفهوم (مزارع الدواجن الصغيرة) بعد إعلان معالي وزير الزراعة عن صدور الأمر السامي بتعميد وزارته بمنح أصحاب نتافات الدجاج الحي القائمة مهلة سنة واحدة إضافية من ١٢-٧-١٤٢٧هـ لإنهاء وضع النتافات الحالية، الذي عبر بدوره عن شكره وامتنانه على هذه اللفتة السامية الكريمة التي جاءت تعزيزاً لظروف أصحاب الشأن العاملين في هذه المجال واستجابة لالتماسهم بطلب إعطائهم هذه المهلة، وبين معاليه أن هذه المهلة الإضافية تأتي بعد إعطاء أصحاب النتافات مهلة أربع سنوات لإنهاء وضعها التي انتهت شهر رجب من هذا العام ١٤٢٧هـ، وأهاب معاليه بأصحاب مزارع الدواجن الصغيرة بأن تكون هذه السنة الإضافية حافزاً لهم لتحسين أوضاعهم والمساهمة في الحفاظ على سلامة المواطنين والمقيمين في المملكة.. ولإلقاء الضوء على مزيد من جوانب هذا الأمر السامي وفوائده وأهميته لأصحاب الشأن ومواضيع أخرى لا تقل أهمية، فقد كان للجزيرة لقاء مع معالي وزير الزراعة الدكتور فهد بن عبد الرحمن بالغنيم.

## ♦ ما يقال عن الهرمونات والمضادات الحيوية للدجاج تنقصه المعرفة والدراية

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 20-08-2006 رقم العدد: 12379 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 137 رقم القصاصة: 2

لقاء
## سلطان المواش:

### المهلة كافية:

□ صدور الامر السامي الكريم بإعطاء مهلة لأصحاب نثافات الدجاج الحي.. هل ترون هذه المهلة كافية لأصحاب مزارع الدواجن الصغيرة والمحلات المنتشرة في المناطق والاحياء، وهل ترون أنهم قادرون على إنهاء أوضاعهم خلال هذه المهلة؟ وهل من المتوقع أن يتم إنشاء مسالخ لهذا الغرض؟

— وزارة الزراعة مقتنعة قناعة تامة أن أسلوب استخدام النثافات ليس أسلوبا صحيا، ومعكن إيجاد أساليب صحية آمنة لتداول الدواجن وموجودة حالياً بشكل كبير جداً لكن ما زال بقاء النثافات وسيلة لتسويق الدواجن الحي، ومن ناحية النظافة والصحة فهي ليست مظهرا طيبا بالإضافة إلى ذلك تضرر من الذين يعملون فيها عمالة وافدة إن لم يكن جميعهم، وتصيب المواطن السعودي من هذه الوظائف قليل.. ولكن أيضاً الوزارة تدرك أن صغار المزارعين الذين فيها ثلاث حظائر أو أربع أو خمس وليس لديهم مسالخ. ولا يوجد لديهم اتفاقية مع مسالخ قائمة.. هذه النقاط مجتمعة أو متفردة تمثل مشكلة كبيرة جداً في عملية التسويق لصغار المزارعين. وعندما صدر قرار الايقاف فإن ولي الأمر كان مدركاً لهذا الموضوع، ولذلك أعطى مهلة أربع سنوات. وهذه المهلة في تصور الوزارة أكثر من كافية لكن يبدو للأسف الشديد أن أصحاب مزارع الدواجن، الذين ليس لديهم مسالخ أو غير مرتبطة بعقود مع مسالخ ما زالوا يحتاجون إلى توعية بأهمية الموضوع.. نحن في الوزارة بدورنا عملنا عدة لقاءات مع العاملين في صناعة الدواجن، وجمعنا كبار المزارعين وأصحاب المشاريع للمسالخ.. وصغار المزارعين والجمعية التعاونية لمنتجي الدواجن في أكثر من اجتماع. وناقشنا الموضوع بجدية.. والوزارة اتخذت إجراء داخليا، وعممت على جميع الإدارات العامة للزراعة في مناطق المملكة لعمل حصر للأراضي الموجودة في مناطقهم على أساس أن يتم تحديد مواقع صالحة لإقامة مسالخ دواجن.. وكونت لكل منطقة لجنة تدرس الطلبات المقدمة من المستثمرين في المناطق المختلفة بالمملكة، وبدأ بالتنفيذ. والبنك الزراعي متحمس جداً ومقتنع بأهمية المسالخ ويحطيها أولوية في الاقراض. وهناك مشاريع مسالخ أقرضت وصدر لها ترخيص وبدأت التنفيذ..

وأتوقع خلال الفترة التي هي السنة التي أمر بها ولي الأمر أن يبدأ تشغيل مسالخ كبيرة في مناطق مختلفة بالمملكة ولكن لا يعني أن مهلة هذه السنة الإضافية أنها ستحل جميع مشاكل صغار المزارعين في محال الدواجن، فيجب عليهم أن يتحدوا مع بعض كتكتل من أصحاب المشاريع والدواجن الصغيرة مع بعضهم إما لإنشاء مسلخ مشترك للجميع أو إنشاء شركة يشترك فيها أصحاب المزارع القائمة أو توقيع عقود مع مسالخ الشركات الكبيرة لتمويلهم بالدواجن، وهذه أساليب مستخدمة الآن في المملكة، ونجد حالياً أن هناك شركات لديها مسالخ كبيرة متقدمة وتبرم عقودا واتفاقيات مع أصحاب المزارع، والجميع بهذا الأسلوب مرتاح من هذا الإجراء الذي نفذوه، ونتوقع مع الممارسة أن تتحسن أيضا صيغة الاتفاقيات والعقود التي تبرم بحيث لا ضرر ولا ضرار والفائدة للجميع. وأحب أن أؤكد أنه إذا كان هناك علاقة تكاملية للطرفين والقناعة التامة أن مصلحتهم مشتركة فالعلاقة هذه ستستمر بشكل كبير، لذا يجب على صاحب مزرعة الدواجن أن يدرك ان مصلحته مرتبطة بصاحب المسلخ. ويجب على صاحب المسلخ أن يقتنع أن مصلحته مرتبطة بوجود المزارع، ولذلك لا يمكن لصاحب المسلخ أن يقوم بإجراء يضر باصحاب المزارع لأنه في هذه الحالة يضر بنفسه.. ونفس الشيء بالنسبة لصاحب المزرعة يجب ألا يقوم بعمل يضر بالمسلخ لأنه إذا أضر بالمسلخ ضر بنفسه.. ومن المعلوم أن تجارة الدواجن ومزارع الدواجن كلها تقوم على أساس المنافسة كأي عمل تجاري، ومتى ما وجدت المنافسة الشريفة في أي عمل ناجح ساهمت في تحسن الإنتاجية وتحسن في العمل.

□ من هي الجهة المسؤولة المناط بها الاشراف على محلات نثافات الدجاج؟

— محلات النثافات الموجودة في داخل المدن تقع تحت إشراف وترخيص وزارة الشؤون البلدية والقرية، وكما نص الأمر السامي الكريم بالتحديد الذي صدر قبل أربع سنوات أوكل لوزارة البلديات أنها تضع المتطلبات لتشجيع القطاع الخاص بإقامة مسالخ.. والمسالخ الموجودة في الأسواق العامة المسؤول عنها وزارة البلديات، ولكن نحن نتحدث عن الشركات التي لها مسالخ مركزية بعيدة خاصة لها ليست متواجدة في داخل الأسواق المركزية بالمدن، ووزارة البلديات قبل حوالي سنة أصدرت الاشتراطات المطلوبة لإنشاء المسالخ في الأسواق المركزية، ونتمنى من المستثمرين أنهم يأخذون الموضوع بجدية لكي يستفيدوا من الإمكانات المتوفرة لأنه يوجد أسواق مركزية كبيرة في جميع مدن المملكة هي مجال استثماري جيد بحيث يقوم المستثمر بإنشاء مسلخ صغير أو متوسط في داخل السوق المركزي لذبح الدجاج الحي بأسلوب نظيف ومرخص من قبل البلدية.

□ وماذا عن دور الجمعية التعاونية لمنتجي الدواجن تجاه ظاهرة وجود النثافات القائمة؟

— في حقيقة الأمر أتمنى أن النثافات القائمة تلغى.. أما الجمعية فليست لها أي دور أو علاقة بالنثافات وغالبيتها لا تتبع لأصحاب المزارع بل قد تكون هناك أصحاب مزارع عندهم نثافات لكن الغالبية العظمى منها تدار إدارة عمالة أجنبية، ويبيعون الدجاج من المزارع ويذبحونه في النثافات على حسب طلب المستهلك.. لكن الجمعية التعاونية ليس لها دور مع النثافات.

### مفخرة زراعية:

□ القطاع الزراعي الآن.. أصبح مفخرة لكل مواطن حيث حقق أرقاماً ايجابية في مجالات مختلفة، وأصبح المنتج الزراعي مطلبا للمستهلك داخل وخارج المملكة، وساهم في ثبات الأسعار للمنتجات الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية لما يزيد على ثلاثة عقود من الزمن.. هل ترون في وزارة الزراعة أنكم وصلتم إلى طموحكم الذي تشاورنه أو أنه ما زال هناك قصور تحاولون إصلاحه؟

— أثرت أخ سلطان نقطة هامة يجهلها بعضهم وللأسف فالقطاع الزراعي بالمملكة ويكل أمانة يجلب المفخرة لكل مواطن بالمملكة.. وأعتقد أنه يكفي عندما أذهب كمواطن أو مقيم للسوق المركزي أو الأسواق الكبيرة التي تعرض منتجات غذائية، وأشاهد المنتجات النباتية والحيوانية الطازجة والموجودة وأعرف أن الغالبية العظمى منها كلها من إنتاج محلي، وتباع بأسعار ثابتة لمدة تجاوزت الفترة الزمنية التي أشرت لها في سؤالك تتغير بتغير الموسم فقط كسمة من سمات المنتجات الزراعية، والقطاع الزراعي له مساهمته في الناتج الوطني، وكذلك مساهمته في الوظائف والفرص الوظيفية للمواطنين مساهمة كبيرة مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى سواء على مستوى الشركات الزراعية أو على مستوى المؤسسات المتوسطة والمزارع المتوسطة، هذا القطاع له دور في التنمية الريفية بتثبيت المواطنين في مواقع سكناهم وإيجاد مصدر رزق دخل لهم، والوزارة تحرص على دعم القطاع الزراعي بشقيه لأبناء الريف بما فيها الحيازات (المزارع الصغيرة) لأهدافها التنموية الريفية ورفع مستوى المعيشة، وتحرص أيضاً على المشاريع الكبيرة لأنها تمثل العصب الرئيسي للإنتاج وزيادة كفاءة الإنتاج، ففعلاً القطاع الزراعي أصبح مفخرة لجميع المواطنين.. والوضع الذي وصلنا إليه ما وصلنا إليه إلا بتوفيق الله سبحانه وتعالى، ثم التخطيط. وكان هناك فعلاً في العقود الماضية تخطيط واضح وسليم للقطاع الزراعي.. وولي الأمر مقتنع بأهمية دعمه وما زال يدعمه.

وعن الإجابة عن الشق الآخر من السؤال هل هناك قصور في القطاع الزراعي فالجميع يعلم أنه بدون شك لا يوجد قطاع من القطاعات الاقتصادية في أي بلد كان إلا وفيه قصور، والمسؤولون فيه دائماً يتطلعون إلى التحسين وليس البقاء على الوضع الذي نحن فيه.. ولو أردنا أن ننظر إلى القطاع الزراعي الآن، كقطاع إنتاجي.. بنظرة من خارج وزارة الزراعة لوجدنا أن المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية أو استمرارها هي الموارد المائية.. فنحن نجد في بعض المناطق بالمملكة أن المياه أخذت فيها، وتأثرت المزارع. وهذا يعني أن الهدف الذي نرغب في الوزارة أن نصل إليه بإذن الله أن يكون هناك توازن ما بين استهلاك المياه في القاع الزراعي وإمكانية توفر المصادر المائية لتلبية هذا الاحتياج، بمعنى أننا نسعى إلى زراعة مستدامة أو تنمية مستدامة في القطاع الزراعي بإذن الله هناك ممارسات نراها بكل وضوح لدى بعض العاملين في القطاع الزراعي وهو نوع من التبذير في استخدام المياه أو استخدام أساليب الري غير المرشدة (الري الغمر) وهذه أساليب مكلفة وتستهلك مياها أكثر وممكن الحصول على نفس المحصول.. والحصول على أكثر من المحصول باستخدام كمية أقل بكثير من المياه، وهذا الذي نسعى إليه الآن في الوزارة، ولدينا الآن أعمال إرشادية في جميع مناطق المملكة وحقول ارشادية، وبدأنا في بيشة وينبع من الحيازات الصغيرة على أساس أننا نختار مزارعين قياديين، ونقيم عندهم داخل مزارعهم أنظمة ري حديثة لتكون قدوة لبقية المزارعين بالإضافة إلى ذلك لدينا الاتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة التي وافق مجلس الوزراء على

**مفهوم الأمن الغذائي لا يعني الإنتاج المحلي الكامل 100٪**

**موقع الوزارة على الإنترنت يخدم المزارعين وأصحاب المشروعات**

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 20-08-2006 رقم العدد: 12379 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 137 رقم القصاصة: 3

تجديدها وأحد المحاور الرئيسية الذي بنينا عليها مشاريع كبيرة ضمت الاتفاقية هي مشاريع لها علاقة بدراسة المحاصيل الزراعية وترشيد استهلاك المياه لإنتاج نفس المحاصيل أو إنتاج محاصيل أكثر من كمية مياه أقل. والمحدد الرئيسي والمحقق الرئيسي هو الأسلوب للري فيما يخص القطاع الإنتاجي فيما يتعلق بوزارة الزراعة داخليا نحن تحتاج إلى تطوير كفاءة العمل. وعندما نتحدث عن كفاءة العمل أقصد إنتاجية الموظف خلال اليوم، ونرغب في زيادتها في جميع القطاعات بالوزارة، ونرغب أننا نؤدي الخدمة بقدر المستطاع للمستفيد منها بمعنى أننا نحاول أن نقلل من حاجة المواطن المزارع لمراجعة وزارة الزراعة، وأن نخدمه في موقعه. وبدأنا قبل فترة طويلة في عمل برنامج الحاسب الآلي بحيث إن أي مواطن في أي منطقة من المملكة يستطيع عن طريق الشبكة العنكبوتية بالدخول لموقع الوزارة والاستفسار عن أي موضوع أو أي معلومة له، وهذه إجراءات في داخل الوزارة، وندعسو الله أن يوفقنا فيها.. أما ما يخص قطاع الثروة الحيوانية فالتنمية الزراعية ركزت بشكل كبير على القطاع النباتي والألبان والدواجن وندرك في الوزارة أن قطاع الثروة الحيوانية يحتاج إلى تركيز أكثر وبدأنا فيه سواء، من حيث الخدمات البيطرية أو الأعلاف، وأعتقد أن فيه مجالا كبيرا جداً لزيادة الطاقة الانتاجية للثروة الحيوانية في المملكة. ونحن نعمل عليها ونسأل الله تعالى التوفيق.. كما ندرك في الوزارة أن هناك مشاكل مشتركة ما بين القاع الزراعي الإنتاجي والأجهزة الحكومية الأخرى بما فيها وزارة الزراعة التي هي عملية التسويق الزراعي إلا أن هناك بوادر اليوم يبدو لي بإذن الله كانها تشير إلى بداية تحسن فيما يتعلق بوجود قناعة عند كثير من المزارعين خاصة صغار المزارعين في الجدوى من إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية. وحالياً هناك جمعية تعاونية يلوح في الأفق إنشاؤها، ونتمنى بإذن الله إن أخلصوا في عملهم واستفادوا أيضاً من المعونة والدعم من الدوائر الحكومية سيصبح لها دور في تحسين عملية التسويق الزراعي.

### الاكتفاء الذاتي:

□ يتردد دائماً مصطلح الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية فهل هو هدف رئيسي لوزارة الزراعة؟

– نحن في المملكة نهتم بالأمن الغذائي.. وعندما نتحدث عن الأمن الغذائي نحن لا نتحدث عن الاكتفاء الذاتي بمعنى أن نقول: إننا لابد أن ننتج ١٠٠٪ من جميع المنتجات الزراعية لأن هذا اقتصادياً ومواردياً يعتمد على الموارد المتوفرة لديك قد لا يكون هو الحل الأمثل للتنمية في البلد، وبالحديث عن الأمن الغذائي فهو الهدف الذي نسعى الوصول إليه بأن تكون البلد آمنة غذائياً بمعنى أن متطلبات الغذاء الرئيسية ينتج جزء كبير منها محلياً أو ممكن إنتاجه محلياً.

وهذا الذي نعمل عليه الآن، ولو أخذنا نسبة الاكتفاء الذاتي الموجودة للمحاصيل الرئيسية لوجدنا كالتالي – القمح مثلاً تنتج ١٠٠٪ ومن أنواع معينة من القمح، وممكن استيراد قمح من الخارج للأنواع الخاصة، ويمنع منعاً باتاً تصدير القمح لأن السلعة معانة.. ولو أخذنا محصول البطاطس وهذا محصول ناجح في المملكة وعملت الوزارة برنامجا قبل ٢٠ سنة لإدخال زراعة البطاطس في المملكة، والآن أصبحنا ننتج البطاطس ويصدر منه ونقول اكتفاؤنا من البطاطس تقريباً ١٠٠٪ وبيض المائدة اكتفاؤنا فيه ١٠٠٪ والتمور ١٠٠٪ ولو أخذنا الألبان ولابد أن ننظر لها بخاصية لأن الألبان الطازجة ومشتقاتها عنصر هام من عناصر التغذية للمواطن.. والمواطن السعودي استهلاكه للبروتين عن طريق الألبان حيث يفوق المتوسط العالمي بمعنى أن المواطن السعودي يقدر منتجات الألبان الطازجة، وهذا القطاع نحن نفتخر به. ويعتبر هو تاجا على القطاع الزراعي، ونسبة الاكتفاء من هذا المنتج ١٠٠٪ ويصدر منه وهو مرغوب ويطلب بالاسم.. والخضراوات إنتاجنا ٨٥٪ انتاج محلي والفواكه ٦٥٪، والآن أصبح لدينا منتج جديد هو الزيتون في المناطق الشمالية في الجوف وتبوك وحائل بنوعيه الأخضر والأسود والمنتج الرئيسي زيت الزيتون وزيت المخلل.. والدواجن ينتج الآن ٦٥٪ من الاستهلاك ونتوقع إقبالاً كبيراً على الاستثمار في مجال مشاريع الدواجن وستساهم في زيادة المعروض من لحوم الدجاج محلياً، واللحوم الحمراء حوالي ٤٠٪ والثروة السمكية إنتاجنا حوالي ٥٠٪ وأكرر القول: إن الهدف هو تحقيق الأمن الغذائي، وليس الاكتفاء الذاتي في جميع المنتجات الزراعية.

### الماء والألبان:

□ أشرتم إلى أن قطاع الألبان الطازجة هو تاج القطاع الزراعي إلا أن هناك من يردد مقولة أن تصدير الألبان يعمل على تصدير المياه، فما هو تعليق معاليكم حول هذا الموضوع؟

– أتفق معك أن هناك حديثا في المجتمع، وكثير من الناس على كافة المستويات يتساءلون لماذا يتم تصدير الألبان لارتباطه في اعتقادهم باستهلاك المياه، ونحن إذا صدرنا الألبان كأننا نصدر مياها، وهو قول فيه بعض الصحة ولكن من جانب آخر لو أخذنا ثمن كمية المياه المستهلكة والقيمة التي نحصل عليها من قطاع الألبان لوجدنا أن قطاع الألبان فيما يتعلق بالناتج المحلي كقيمة يعطيك أكبر مردود على كمية المياه التي تستهلك بمعنى أن المردود المالي كبير على اقتصاد البلد.. هذا بجانب المردود الصحي بالإضافة إلى ذلك أن استهلاك قطاع الألبان وأتحدث عن الأبقار لما يقال: إن الألبان تستهلك مياها معظمها عن طريق استهلاك الأعلاف.. وهذه المشاريع لديها قدرة كبيرة على ترشيد استهلاك المياه، فالأعلاف التي تستهلكها مشاريع الألبان جزء منها ينتج محليا، وجزء يستورد من الخارج يمثل حوالي ٥٠٪ من الأعلاف التي تستهلكها مشاريع الألبان مستوردة من الخارج سواء مركزات أو بعض أعلاف الحبوب.. وقطاع الألبان ككل يستهلك فقط ٨٪ من الأعلاف التي تستهلك في المملكة، وهذه نسبة ضئيلة في استهلاك المياه.

### تحسين الأعلاف:

□ هل لدى الوزارة تصور لتحسين نوعية الأعلاف للرفع من كفاءة الإنتاج وخفض استهلاك المياه؟

– الوزارة تنظر لهدف ترشيد استخدام المياه، ولذلك عملت خلال السنوات الماضية على اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى تخفيض استهلاك المياه ومنها إيقاف توزيع الأراضي البور، وإيقاف الترخيص لمشاريع الأعلاف والشعير، ومنع تصدير الأعلاف الخضراء، ولذلك نجد أن مساحة الأعلاف الخضراء شديدة الاستهلاك للمياه قد تناقصت من ٢٤٥ ألف هكتار عام ٢٠٠١م إلى حوالي ١٤٣ ألف هكتار عام ٢٠٠٥م أي مقدار الانخفاض في المساحة حوالي ٤٢٪، وهذا بلاشك عامل مهم في توفير المياه.. وتعمل الوزارة حالياً على التركيز على موضوع الأعلاف بشكل متكامل، ولذلك عملنا (في الوزارة استراتيجية مستقبلية للأعلاف) تسعى إلى ألا نجعل أصحاب الماشية يركزون على استخدام الشعير فقط لأن المملكة تستورد الآن سنوياً ٥ – ٦ ملايين طن شعير وهي أكبر مستورد الآن في العالم للشعير حيث تستورد ٤٠٪ مما يعرض للتجارة العالمية من الشعير، واستهلاك الشعير غير اقتصادي بالنسبة لمربي الماشية لأن حوالي ٣٠٪ يخرج كما كان بدون أي

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 20-08-2006 رقم العدد: 12379 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 137 رقم القصاصة: 4

هضم بالإضافة إلى ذلك الشعير لا يحتوي على المكونات الرئيسية المطلوبة لعملية التغذية المتكاملة للحيوان، وأهل البادية يعرفون أنه فقط يربي شحما ولا يربي الصحة والغذاء.. وهناك في المملكة شركات أعلاف متميزة تنتج أعلافا طبيعية ١٠٠٪ وتخلطها مع بعضها شعير وبرسيم مع أملاح ومعادن وفول الصويا والدبس، وتكون أعلافا، وقد طبق عليها تجارب كثيرة من قبل شركات الأعلاف، وبالتعاون مع وزارة الزراعة وجد أنها أرخص من الشعير ومجدية للتسمين أكثر بكثير من الشعير وترغب الوزارة أن يتوجه أصحاب المواشي إلى استهلاك الأعلاف المصنعة من المكونات الطبيعية بدل استعمالهم للشعير ولذلك صدر التوجيه السامي لوزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة لعمل استراتيجية للأعلاف، ونحن أعددناها وهي في مراحلها الأخيرة للمناقشة بين الجهات الثلاث، ونتوقع بإذن الله أنه في القريب العاجل جداً سيتم رفعها لولي الأمر للموافقة عليها، وإذا طبقت هذه الإستراتيجية سيصبح هناك امكانية لأصحاب الماشية ومصانع الأعلاف استيراد جميع أنواع الأعلاف المتاحة وعدم التركيز على الشعير.. لأنهم يستوردون الشعير لأن عليه إعانة بينما فيه أنواع أعلاف أخرى مجدية وأفضل من الشعير وليست عليها إعانة كافية، ولذلك الاستراتيجية توزع الإعانة على أنواع الأعلاف المختلفة بناء على قيمتها الغذائية.. هذا سينتج بإذن الله تعالى تحسين عملية استيراد الأعلاف من الخارج وخفض قيمتها على المواطنين في تربية الماشية، وهذا بدوره سوف يكون له انعكاسات إيجابية اقتصادية وصحية على قطاع الثروة الحيوانية وسيقلل عملية زراعة الأعلاف في داخل المملكة وينتج عنه بإذن الله تعالى تقليل استهلاك المياه وهذا هو هدف الجميع.

### هرمونات الدجاج والانفلونزا:

□ الهرمونات والمضادات الحيوية وأثرها في عملية تسمين الدجاج لينتج عنها سرعة في النمو وزيادة في الوزن ما مدى صحة هذه المقولة؟

— إن أكبر ثلاثة أعداء لأي مجتمع يرغب التنمية هم الفقر — والجهل — والمرض، ونحن في دولة تلاحظ جميع برامجها التنموية على النقاط الثلاث تكافح الفقر، وتكافح الجهل، وتكافح المرض. فالجهل مشكلة كبيرة، ولذلك تجد من منطلق الجهل استناداً على ما يراه الجهال وهو استناد باطل تصدر مقولات تؤثر على عملية تنموية في البلد، ونفترض حسن النية ولا نفترض سوء النية أبداً، وإنما من منطلق الجهل والآن نحن نتحدث عن موضوع الدواجن، وهناك من يقول: إنه هناك هرمونات ومضادات حيوية وبعضهم يقول أعلاف صناعية ونحن نقول الهرمونات لا تستخدم البتة في قطاع الدواجن، ونقول: إن استخدام المضادات الحيوية لمكافحة الأمراض البكتيرية في مزارع الدواجن تستخدم حالتها، كما تستخدم في البشر ولكن كل مضاد حيوي له فترة انسحاب وهي الفترة الأخيرة مرة تعطى الطائر جرعة، ويجب أن تبقى فترة معينة كافية قدرها ٥ أيام أو أسبوع قبل التسويق لإزالة الدواء أو المضاد الحيوي الموجود في الطائر.

□ المتتبع لوسائل الإعلام يلحظ انخفاض متابعتها لمرض انفلونزا الطيور فهل يعني ذلك انسحار هذا المرض؟

العالم ما زال مهتما بهذا المرض وهو موضوع حساس وكبير، ووسائل الإعلام أحياناً تبالغ في الحديث عن هذا المرض، وما يطمئن ما تناقلته بعض الصحف المحلية نقلاً عن الصحف العالمية أن هناك تجارب أجريت في احدى الدواجن الغربية بينت أن انفلونزا الطيور حتى لو خلط مع انفلونزا بشرية لا ينتج عنه مرض مميت.. لكن نحن نتبع أسلوب الحذر لأن صحة ومصلحة المواطن أمانة في رقابنا جميعاً، وإذا كان هنالك مجال تأثير على صحة المواطن نحن نسخر كل الطاقات والإمكانات بتوجيه ولي الأمر ودعمه في حماية البلد من أي مشاكل ممكنة، ولذلك ما زلنا إلى الآن نتظلل إلى انفلونزا الطيور كمرض خطير.. ونسعى بكل ما أوتينا من إمكانات وهي كبيرة — ولله الحمد — في الحد أو تقليص إمكانية أو احتمال دخوله إلى المملكة.

### السوسة الحمراء:

□ هناك آفة جندت وزارة الزراعة جهودها لمكافحتها وهي سوسة النخيل الحمراء ماذا عن هذه الآفة؟

— وهذا هاجس آخر إن سوسة النخيل الحمراء للأسف الشديد لم تسلم منها أي منطقة من مناطق المملكة، وللأسف الشديد أيضاً أن العامل الرئيسي قد يكون الوحيد لانتشارها هو المواطن نفسه في نقل فسائل النخيل من مناطق مصابة إلى مناطق سليمة بدون أن يقصد، وبحسن نية المواطن تسبب في نقل السوسة إلى مناطق المملكة المختلفة، ونحن لا نلقي اللوم على المواطن ونجلس.. وإنما عندنا برامج في جميع مناطق المملكة وخاصة شديدة الإصابة أو متوسطة الإصابة، ولدينا فرق متخصصة، ونتلقى البلاغات من المزارعين وهذا ما أتمناه من الإخوة المزارعين إذا لاحظوا أي شيء عندهم في المزرعة رأساً أن يتصلوا بأقرب فرع للزراعة لهم وتخرج فرقة لتكشف على المزرعة إذا كانت الإصابة خفيفة فيمكن معالجتها، إذا كانت الإصابة في النخلة شديدة جداً تزال النخلة، ويتم حرقها وعلى حسب المتابعة في المناطق شديدة الإصابة مثل الاحساء — وهناك مؤشرات إيجابية للسيطرة، وهذا الذي نتمناه.. ولابد أن نكون واقعيين حتى في أمانينا ولا نتوقع أبداً أن نقضي على سوسة النخيل الحمراء في المملكة ١٠٠٪ وإنما نتمنى وندعو الله سبحانه وتعالى أن تصل إلى مستوى يسهل السيطرة عليها، وهذا الذي نسعى إليه.. كما صدر نظام الحجر الزراعي وخاطبنا المديريات بالمملكة، وأيضاً خاطبنا مقام وزارة الداخلية وصاحب السمو الملكي وزير الداخلية عمم على جميع إمارات المناطق بنظام الحجر النباتي والعقوبات التي تطبق على من يخالف، ومن المفروض الآن أنه مطبق أي (شخص ينقل فسائل نخيل بدون ترخيص مسبق من وزارة الزراعة عليه غرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد عن عشرة آلاف ريال).

### المبيدات الحشرية:

□ بعض المزارعين لا يتقيدون بفترة التحريم للرش لمزروعاتهم بالمبيدات على منتجاتهم الزراعية هل من توضيح حول هذا الموضوع؟

— وزارة الزراعة من البداية تضع حدوداً لأنواع المبيدات التي تسمح بدخولها للمملكة بمعنى أن بعض المبيدات القوية جداً التي لها فترة انسحاب طويلة تمنعها الوزارة، ولا تسمح بدخولها للمملكة والوزارة تفرض على المستوردين وضع تعليمات واضحة باللغة العربية على جميع المبيدات بمعنى أن المزارع لما يشتري المبيد يعرف ماهي المحاصيل التي يستخدم لها وأسلوب استخدامها والتركيز وفترة الانسحاب.. المفروض ألا يبيع المحصول بعد الرش.. وهناك من يقوم بعدم التقيد بالفترة هذه نحن لا نزكي أنفسنا على الله والمجتمع فيه الجيد والسيىء، ولذلك فروع الوزارة تقوم بعمليات إرشاد للمواطن والمزارعين وتوعيتهم وزيارتهم في مزارعهم، والتأكد من المبيدات التي يستخدمونها، وأيضاً هناك دور للأسواق المركزية للمحاصيل الزراعية.. وهناك تنسيق مع وزارة البلديات الذي نسعى له هو إنشاء مختبرات مركزية في الأسواق المركزية بحيث يتم أخذ عينات من جميع المحاصيل التي تأتي، وإذا ثبت وجود أي مبيدات يتم إيقاف المزارع التي انتجت فيها المحاصيل، ولكن لا نكتفي بوضع أساليب المنع والمراقبة لأهميتها، ولأننا لابد أن نثبتي أساليب أخرى هي أساليب التحفيز والتوعية، ولوحظ في المجتمع السعودي أنه أصبح لديهم ثقافة صحية متميزة، فأصبح دائماً الآن يسعون إلى ما يسمى بالمنتجات العضوية والمناسبة. المنتجات العضوية (هي منتجات لم يستخدم في إنتاجها مواد كيماوية وخاصة المبيدات الحشرية) بمعنى أنه لا يستخدم مواد كيماوية لمكافحة الحشرات وأيضاً نوعية الأسمدة التي تستخدم هي أسمدة طبيعية سواء عضوية أو غير عضوية.. وهذا الموضوع مهم جداً، ونرغب أنه لما ننتج محاصيل عضوية في المملكة يكون لها مصداقية بحيث إن المواطن عندما يشاهد المنتج مكتوبا عليه زراعة عضوية يكون هناك مصداقية فيه، ويثق أن هذا عضوي، ولذلك وزارة الزراعة وقعت عقداً مع شركة (جي. تي. زد — (GTZ الألمانية للتعاون الفني مدته سنتان ونصف، ولدينا حالياً برنامج داخل الوزارة في نهايته سيصبح فيه توعية عن الزراعة العضوية، وبعض المقترحات والتشريعات والأنظمة المطلوبة لإيجاد الهيكل اللازم للتأكد ومراقبة ومتابعة المزارع للتأكد أنها عضوية ولوضع شعار الزراعة العضوية.

□ ما مدى تعاون الوزارة مع الحياة الفطرية والسياحة في مجال الغابات والمراعي؟

— نحن شركاء فيما يتعلق بالقطاع السياحي مع الهيئة العليا للسياحة في المملكة، ولأن الفضل ينسب لصاحب الفضل فإن صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان مقيني السياحة.. تبني سموه عن قناعة وبقوة موضوع السياحة الريفية، ونحن في الوزارة مقتنعون، ونتمنى أن تكون الحيازات الزراعية سواء الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة أن تكون وجهات سياحية للمواطنين لأنهم يعيشون في المدن تمر عليهم فترات طويلة يفقدون الصلة مع القطاع الزراعي والبيئة الريفية التي نشأنا فيها، ولذلك نتوقع خلال السنوات القادمة أن تكون عندنا إمكانية لإقامة سياحة ريفية.

**طريقة بيع الدجاج الحي بالنتافات غير صحية ولا حضارية**

**المملكة أكبر مستورد للشعير وهو غير اقتصادي لمربي الماشية**

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 20-08-2006 رقم العدد: 12379 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 137 رقم القصاصة: 5

وزير الزراعة يتحدث لـ(الجزيرة) □ تصوير - حسين الدوسري

# إشكالية التسويق الزراعي يمكن حلها بالجمعيات التعاونية الزراعية